ندوة نقاشية حول

" الاقتصاد الأردني إلى آين آراء وحلول "

نبذة تعريفية حول الندوة النقاشية

- عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين وبالتعاون مع جمعية الشؤون الدولية ندوة متخصصة حول مستقبل الاقتصاد الأردني في ظل المعطيات الدولية والإقليمية المؤثرة وسياسة الحكومة المتبعة في إدارة هذا الملف بالغ الأهمية وذلك بتاريخ 2020/2/25 حيث عقدت الندوة في مقر جمعية الشؤون الدولية.
- تم إستضافت نخبة من أصحاب الفكر والخبرة للتحدث حول عدد من المحاور الهامة من خلال عقد أربعة جلسات حوارية بالشكل التالي:

1. • **الجلسة الأولى: بنية الاقتصاد الوطني**
   • **رئيس الجلسة:** معالي الدكتور منذر الشرع **المتحدث:** سعادة السيد زيان زوانه
2. • **الجلسة الثانية: الموازنة العامة والمديونية**
   • **رئيس الجلسة:** معالي الدكتور سليمان الحافظ **المتحدث:** معالي الدكتور إبراهيم بدران
3. • **الجلسة الثالثة: الطاقة وأثرها على المديونية**
   • **رئيس الجلسة:** معالي المهندس عمر الكردي **المتحدث:** معالي الدكتور إبراهيم بدران
4. • **الجلسة الرابعة: الاستثمار وتحفيز الاقتصاد**
   • **رئيس الجلسة:** معالي الدكتور يوسف منصور **المتحدث:** سعادة الدكتور خالد الوزني

تناولت ورشة العمل أهم المحاور التالية:

- واجه الاقتصاد الأردني العديد من التحديات الاقتصادية الأمر الذي دفع بصانعي القرار إلى تبني مزيج من الإجراءات الاقتصادية والتفاوضية والسياسية لنتمكن من تجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة ونخص بالذكر مشكلة المديونية المرتفعة حيث اتخذ الأردن العديد من الإجراءات للتعامل مع مشكلة المديونية والتي كانت مرافقة للبرنامج التصحيحي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إلا أن هذه الإجراءات وللأسف لم تحقق المستوى المطلوب والمرجو منها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية أفضل وتقليل معدلات البطالة والفقر وتخفيض المديونية حيث أن إتخاذ هذه الإجراءات التقشفية والتصحيحية كان لها آثار إنكماشية على مستوى النشاط الاقتصادي والطلب الإستهلاكي والاستثماري بالإضافة إلى أن السياسات التي تم الإرتكاز عليها

هدفت إلى محاولة تعزيز الإيرادات الضريبية الأمر الذي نتج عنه زيادة العبء الضريبي على المواطنين وما رافقه ذلك من تراجع في القدرة الشرائية للمواطنين.

- عاني الاقتصاد الأردني من العديد من التحديات الخارجية و الداخلية، حيث تمثلت التحديات الخارجية بالإضطرابات والتحديات الإقليمية التي ولدت ضغوطا شديدة على موارد الأردن المحدودة وأثرت سلبا على القطاع الخاص وزادت الأعباء على خزينة الدولة كذلك، حيث أن الأزمات التي شهدتها بعض الدول المجاورة للأردن أثرت سلبا على حجم التجارة الخارجية بين الأردن وباقي دول العالم خاصة في ظل اغلاق أغلب الحدود التي كانت منفذا لنقل البضائع، كما وعطلت الإضطرابات الإقليمية طرق التجارة الرئيسية وأغلقت أسواقاً تصديرية كانت تعتمد عليها الأردن بشكل كبير وأدت إلى زيادة تكاليف الطاقة مما فرض على الاقتصاد الأردني تحديات إضافية غير متوقعة نتج عنها تضييق لنشاط القطاع الصناعي وانعكاس ذلك سلباً على أداء الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من إعادة فتح جزء من الحدود والمعابر إلا أننا لانزال نحتاج إلى وقت لإعادة استخدامها بكفاءه كالسابق.
- بينما تتمثل التحديات الداخلية بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من أبرزها ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع المديونية وتراكم العجز في الموازنة العامة وغيرها من المشاكل التي تتطلب السير نحو برنامج إصلاح وطني شامل يتضمن خطط لتحفيز النمو الاقتصادي الوطني نتمكن من خلالها من إستعادة زخم النمو الاقتصادي واستغلال الإمكانات الواعدة والكامنة للتنمية في الأردن.

لقد ناقشت الندوة عدد من القضايا الهامة والجوهرية حول الاقتصاد الأردني والتي من الضرورة أن يتم تسليط الضوء على جميع أبعادها وأثارها على الاقتصاد الأردني:

أولاً: أهمية العمل على الحد من التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة وإرتفاع المديونية

- يعتبر التراكم المستمر في عجز الموازنة، وإرتفاع المديونية من أهم وأبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني منذ سنوات طويلة، حيث أن لعجز الموازنة آثار سلبية وضارة على الاقتصاد الوطني، والبيئة الاستثمارية وكذلك على فعالية الحكومة في تطبيق السياسات الاقتصادية المختلفة.
- لقد شهد عجز الموازنة والمديونية إرتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 97%، وهي نسبة مرتفعة جداً وتؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- ومن هذا المنطلق تأتي أهمية العمل على إيجاد حلول عملية للحد من التراكم المستمر والمتزايد في عجز الموازنة والمديونية، بحيث يتم التركيز على تحسين كفاءة المنظومة الضريبية، والعمل على توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم على المدى الطويل في إرفاد الاقتصاد بالعوائد والموارد المالية، والتي يمكن إستخدامها مستقبلاً في تمويل النفقات الحكومية وتقليل الإعتماد الكبير على الدين الداخلي والخارجي لغايات تمويل الإنفاق الحكومي.

- كما ويجب العمل على ترشيد النفقات الحكومية الجارية وتخفيضها، والعمل على إعادة النظر بقانون ضريبة الدخل لعام 2018، بحيث يتم تعديله بالشكل الذي يساهم في تحفيز الاستثمار وتحقيق المزيد من العدالة الضريبية وتقليل العبء الضريبي المرتفع والذي بدأ ينتج عنه إنخفاض في العوائد الضريبية.

ثانياً: أهمية العمل على إيجاد حلول للتعامل مع التحديات المتعلقة بقطاع الطاقة وأثرها الجوهري على المديونية

- يواجه قطاع الطاقة العديد من التحديات التي تؤثر سلباً على المديونية، كما وتعتبر تكاليف الطاقة والكهرباء المرتفعة من أبرز المعيقات التي تحد من نشاط القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث تشكل كلفة الطاقة عبئاً كبيراً يؤثر على تنافسية الإنتاج الوطني محلياً وخارجياً.
- إن قطاع الطاقة وما يواجه من تحديات لا يتلقى الإهتمام الكافي حيث وعلى الرغم من العديد من المحاولات والإجتهادات لم يتم الوصول إلى النتيجة المطلوبة والتي تنعكس آثارها إيجاباً على المناخ الاستثماري.
- ومن هذا المنطلق فإن الحد من التحديات المتعلقة بقطاع الطاقة، سوف يساهم بشكل كبير في التغلب على المشاكل الي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، ونخص بالذكر أهمية التركيز على تعزيز الربط الكهربائي بين الأردن ودول الجوار، والتركيز على مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة كبديل أفضل لمصادر توليد الطاقة التقليدية.

ثالثاً: أهمية العمل على جذب المزيد من الاستثمارات لدعم وتحفيز الاقتصاد الأردني

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة للاقتصاد الأردني، كأحد مصادر الموارد المالية الخارجية التي تستخدم لدعم الموارد المالية المحلية. حيث يعتبر جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المختلفة، إحدى العوامل الهامة التي تساهم في تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة تحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة.
- تتميز البيئة الاستثمارية الأردنية بوجود إستقرار أمني وسياسي ونقدي يجعل من الأردن وجهة آمنة للاستثمار إلى جانب الموقع الإستراتيجي، وإمكانية وصول المستثمرين في الأردن إلى الأسواق العالمية من خلال الإستفادة من الإتفاقيات التجارية المتعددة التي يمتلكها الأردن مع باقي دول العالم، وعلى الرغم من تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بهذه المزايا المذكورة آنفاً إلا أنه لم يتم ترجمة هذه المزايا في جذب الاستثمارات على أرض الواقع بالشكل الكافي، حيث أن مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال دون المستوى المطلوب والمرغوب به. خاصة مع تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ خلال عامي 2018-2019.

- من المعلوم أنه وفقاً لأحدث إحصائيات فقد تقدّم الأردن 3 مراتب في مؤشر التنافسية العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ليحلّ في المرتبة 70 من أصل 141 دولة. إن هذا سوف يساهم إيجاباً في

زيادة جاذبية البيئة الاستثمارية الأردنية ويعزز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن تحسن ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية يعتبر أمر إيجابي، خاصة وأن المستثمرين يهتمون بترتيب الدول في المؤشرات الدولية عند إتخاذ القرار الاستثماري.

- جاء الأردن في المرتبة 7 عربياً، بعد الإمارات التي جاءت في المرتبة 1 عربيا، تلتها قطر، السعودية، البحرين، الكويت، وعُمان. ونحن نأمل بأن يستمر التحسن في مرتبة الأردن مستقبلاً. حيث أن تحسن ترتيب الأردن يعكس زيادة وتحسن في تنافسية الاقتصاد الوطني وهذا ما نسعى لتحقيقه.

- من الجدير ذكره أن الأردن وخلال السنوات الماضية ما زالت تعاني من نفس التحديات التي تشكل عائقاً حقيقياً أمام أداء الأعمال فيها ويمكن تلخيص أهم هذه المشاكل المتعلقة بالاقتصاد الأردني بالإعتماد على تقرير التنافسية العالمي لآخر 5 سنوات متتالية (2013-2018):

1. صعوبة الوصول إلى التمويل.
2. عدم الإستقرار في السياسات والنسب الضريبية.
3. عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية.
4. قوانين العمل المقيدة .
5. التشريعات الضريبية.
6. عدم كفاية القدرة على الإبداع.
7. الفساد.
8. معدل التضخم المرتفع.
9. الجرائم والسرقات.

- إن أحد الحلول الرئيسية لمواجهة الظروف الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة التي ينتج عنها تخفيف نسب الفقر والبطالة هي بالتوجه نحو الإستثمار وتحسين وتطوير بيئة الأعمال والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الحيوية، بالإضافة إلى استعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتوسيع قاعدة الإستثمار في القطاعات الحيوية مثل القطاع السياحي وقطاع التعليم والتعليم العالي، وإسناد مسؤولية تنفيذ الخارطة الاستثمارية للمحافظات للمحافظات نفسها. كما أن إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة، ضرورة ملحة لدفع عجلة التنمية وتحفيز النمو الإقتصادي

- ما زالت التشريعات بحاجة إلى تطوير وتعديل حيث أن التشريعات الحالية لم تنجح في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية ومن هنا تنبع أهمية وضرورة تبني نظام إصلاحي وطني يساهم في وصول الاقتصاد

الوطني إلى المستوى المرغوب به من النمو والإزدهار في جميع القطاعات الاقتصادية. وذلك لأن الدراسات والتوصيات التي يقدمها صندوق النقد الدولي قد لا تلائم واقع الاقتصاد الأردني وخصائصه.

- أهمية العمل على مراجعة التشريعات الاقتصادية بشكل شامل خاصة الناظمة لبيئة الأعمال المؤثرة بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية مع التأكيد على أهمية أن تكون التشريعات متسقة وغير متعارضة في الأهداف وذلك لتجنب تأثيرها السلبي على أداء القطاعات الاقتصادية.

- لا يوجد هناك نظام متابعة واضح للاستثمارات المحلية والأجنبية التي تغادر الأردن حيث يجب أن يكون هناك جهة تتابع وتحدد الأسباب الكامنة وراء خروج الاستثمارات، حيث أن هناك العديد من الشركات خاصة المتوسطة وصغيرة الحجم والتي قامت بإغلاق نشاطها التجاري أو الصناعي دون أي إبلاغ أو ملاحظات أو حتى دراسة للموضوع. إن ظاهرة خروج رؤوس الأموال من الأردن أمر هام يجب تسليط الضوء عليه.

رابعاً: التركيز على تحفيز الاقتصاد الوطني من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية

- إن القطاعات الاقتصادية تعتبر جوهر الاقتصاد لأي دولة حيث يشكل النمو والتطور في أي قطاع قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية، بالمقابل إن أي تراجع في أداء أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي والناتج الكلي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية تقييم أداء القطاعات الاقتصادية عن طريق تحليل أبرز التطورات التي شهدتها هذه القطاعات الاقتصادية عبر الزمن.

- للمساهمة في تحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيطه ودفع عجلة النمو الاقتصادي يجب التركيز على تحفيز أداء القطاعات الاقتصادية التي شهدت تراجع وتباطؤ في أدائها خلال عام 2019 و بحث المعوقات التي أثرت سلباً على تنافسية هذه القطاعات وذلك لتعزيز جذب الاستثمارات إليها.
- لتحسين الوضع الاقتصادي بالاردن يكون بتحسين التنمية الاقتصادية ككل والتي يعد النمو الاقتصادي جزءاً منها، ولا بد من اتباع سياسة مالية توسعية وتخفيض العبء الضريبي لتحريك الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاقتصادي على المدى البعيد،
- إن أفضل طريقة لتطوير أداء القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة الكبيرة هي دعمها بأكبر قدر ممكن وتقديم المزايا والحوافز الكفيلة بتطوير أدائها وزيادة إنتاجيتها إلى جانب أهمية التركيز على دعم القطاعات المتعثرة والتي شهدت تراجعاً في أدائها.
- يجب العمل على تعزيز دور القطاع الخاص كشريك هام في العملية التنموية حيث يجب أن يكون القطاع الخاص اللاعب الرئيسي في عملية خلق الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق يجب

تسليط الضوء على العلاقة التعاونية والتكاملية بين القطاع العام والخاص والوقوف على التحديات التي يواجهها القطاع الخاص وما يقف عائقاً أمام أداء دوره التنموي.

- من المهم أن يكون لدى الحكومة برنامج بديل وخطة إضافية في حال لم تلتزم الدول المانحة بتقديم المنح والقروض الميسرة المتفق عليها والتي تعتمد عليها الأردن بشكل كبير في دعم الموازنة العامة وإدارة ملف اللاجئين وإقامة مشاريع تعود بالنفع على المجتمع، بحيث تكون الخطة البديلة تتسم بالمرونة الكافية لتعكس جميع التطورات والتغيرات التي من المحتمل أن تحدث للاقتصاد الوطني.